

Distr.: General
16 April 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة سنغافورة
للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (انظر المرفق).
وقد أعد التقييم على مسؤولية وفد سنغافورة عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن
المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451).
وينبغي ألا يعتبر التقييم، ممثلا لآراء المجلس وإن استشير أعضاء آخرون من مجلس
الأمن بشأن مضمونه.
وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والوثيقة المرفقة بها كوثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيشور محبوباني
السفير فوق العادة والمفوض

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

سنغافورة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

مقدمة

الأحداث غير المتوقعة مثل وفاة الرئيس لوران ديزيري كايلا، وازدياد حدة التوتر في وادي بريسيغو في جنوب صربيا الذي قوبل بردة فعل سريعة من مجلس الأمن.

٣ - وعقد مجلس الأمن ما مجموعه ١٧ جلسة رسمية (من الجلسة ٤٢٥٤ إلى الجلسة ٤٢٧٠)، منها ١٥ جلسة عامة وجلسات خاصتان. وقدم في ثمان من هذه الجلسات إحاطات إعلامية فنية أمام مجلس الأمن وتم تبادل وجهات نظر بشأن مجموعة من المسائل. أما بقية الجلسات فعقدت لاعتماد مشاريع القرارات وبيانات الرئيس بصفة رسمية. وبلغ مجموع عدد الجلسات التي عقدها أعضاء مجلس الأمن أيضا لإجراء مشاورات غير رسمية ١٣ جلسة في كانون الثاني/يناير. وتولى الرئيس إدارة جلسات عقدت مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص تجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة في بريفلاكا (كرواتيا)، وجورجيا، ولبنان، وتيمور الشرقية.

٤ - واعتمد المجلس ما مجموعه خمسة قرارات وثلاثة بيانات رئاسية. وأصدر المجلس أيضا بيانين صحفيين بشأن الجلسات الخاصة التي عقدها مع سعادة الدكتور علي حليف غلايظ، رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال، وسعادة السيد ميرسيا غوانا، وزير خارجية رومانيا، بصفته رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأدلى الرئيس بعشرة بيانات باسم أعضاء المجلس إلى وسائط الإعلام بشأن التطورات المستجدة في أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، وسيراليون، وحدود غينيا مع ليبيريا وسيراليون.

١ - طرأ تغيير على عضوية مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ عندما أتم خمسة أعضاء منتخبين ينتمون إلى البلدان التالية: الأرجنتين وكندا وماليزيا وناميبيا وهولندا، مدة عضويتهم بالمجلس وتم استبدالهم بخمسة أعضاء منتخبين جدد من البلدان التالية: أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج. وكان من بين أولى مهام الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إجراء مشاورات بشأن تعيين رؤساء ونواب رؤساء لجان الجزاءات العشر القائمة، وهو أمر تم البت فيه خلال الأسبوع الأول. ومن أبرز ما قام به المجلس خلال هذا الشهر النقاش المفتوح بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وتحديد ولايات أربع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا (بريفلاكا، كرواتيا)، وبعثة الأمم المتحدة في جورجيا (أبخازيا، جورجيا)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (لبنان)، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية (تيمور الشرقية).

٢ - ونظر مجلس الأمن أيضا في مسائل معينة بناء على نصوص محددة واردة في قرارات سابقة صادرة عن المجلس وفي بيانات رئيسه. ومن بين هذه المسائل استعراض الجزاءات المفروضة على سيراليون فيما يتعلق بالماس، والحالة في أنغولا، والتقارير المؤقتة لفريق الخبراء بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض

أفريقيا

البلد والمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا
لجهود إعادة البناء هذه؛

(ب) الحالة الإنسانية في أنغولا، مع الإشارة بصفة
خاصة إلى حالة الطفل؛

(ج) اقتراح الأمين العام عقد مؤتمر برعاية الأمم
المتحدة بشأن موضوع "السلام والمصالحة والتسريح والتنمية
في أنغولا"؛

(د) اعتماد البرلمان الأنغولي قانون العفو في
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وقرار الحكومة إرجاء تنظيم
الانتخابات العامة إلى عام ٢٠٠٢.

٨ - ونزولا على طلب أعضاء مجلس الأمن تخصيص مزيد
من الوقت لمناقشة الحالة في أنغولا، قرر الرئيس إجراء جولة
من المشاورات غير الرسمية في ١٧ كانون الثاني/يناير. وأدى
الرئيس، في أعقاب هذه المشاورات، بيان إلى الصحافة باسم
أعضاء المجلس أعرب فيه عن تأييدهم الكامل للجهود التي
تبذلها الحكومة الأنغولية لإحلال السلام الدائم في البلد.
وأعرب الرئيس أيضا عن تقدير أعضاء المجلس لجهود وكيل
الأمين العام، نيابة عن الأمين العام، لتعزيز عملية السلام في
أنغولا، وجهود السيد موساجي جيشاند، مدير مكتب الأمم
المتحدة في أنغولا، لمساعدة الأنغوليين في إعادة بناء بلد،هم،
لا سيما في مجال بناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩ - وأعرب الرئيس أيضا عن انشغال الأعضاء إزاء الحالة
الإنسانية الخطيرة في أنغولا وإن أقر بحصول بعض التحسن
مؤخرا بفضل الجهود المتضافرة لحكومة أنغولا والمجتمع
الدولي. وأبلغ الرئيس الصحفيين أن أعضاء المجلس أحاطوا
علما بإرجاء حكومة أنغولا تنظيم الانتخابات العامة إلى
النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، أعرب
أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي تبذلها حكومة أنغولا
لضمان تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات طابعها النزاهة

٥ - أبقى مجلس الأمن التطورات المستجدة في أفريقيا قيد
نظره. فإضافة إلى استعراض مستجدات الوضع الراهن في
أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا
وإثيوبيا، وسيراليون، وحدود غينيا مع ليبيريا وسيراليون، عقد
المجلس أيضا جلسات للاطلاع على التقدم المحرز في جهود
بناء وترسيخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.
واكتست الجلسة الخاصة المعقودة بشأن الصومال أهمية
خاصة بالنظر إلى أنها كانت أول مناسبة يجتمع فيها المجلس
مع رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال التي
أنشئت نتيجة لعملية عارطة للسلام.

أنغولا

٦ - أدرجت أنغولا في برنامج العمل بناء على طلب
مجلس الأمن الوارد في قراره ١٢٩٤ (٢٠٠٠)، الذي دعا
الأمين العام إلى تقديم تقرير عن التطورات المستجدة في
أنغولا كل ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار. وإلى
جانب مناقشة الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية
الراهنة في أنغولا، بالاستناد إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل
الأمين العام ومستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا،
السيد إبراهيم غمباري، قرر المجلس أيضا تمديد ولاية آلية
رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا التي أنشئت بموجب
القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

٧ - آخر التطورات - قسم المجلس نظره في الحالة في
أنغولا على جزأين. وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة
في ١٢ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام، إلى
أعضاء المجلس إحاطة إعلامية شاملة بشأن مختلف جوانب
التطورات المستجدة في أنغولا، بما فيها:

(أ) التحولات الطارئة في أنغولا، بما في ذلك
تزايد أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في إعادة بناء

السريع لاتفاق أروشا وحث جميع الأطراف الموقعة على اتخاذ خطوات ملموسة للإسراع بتنفيذه. وأعرب الرئيس أيضا عن الأمل الذي يحدو أعضاء المجلس في ألا تؤثر التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأثيرا سلبيا على التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام ببوروندي، وفي استمرار الامتثال للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية في ليرفيل. وأشار الرئيس كذلك إلى القلق البالغ الذي ما فتئ يساور الأعضاء بشأن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المتردية في بوروندي، وحث الجهات المانحة على مساعدة الأمم المتحدة وحكومة بوروندي في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية العاجلة للسكان في بوروندي، والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر باريس المعقود يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

جمهورية أفريقيا الوسطى

١٣ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي (S/PRST/2000/5) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا (S/2001/35) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الجلسة العامة ٤٢٦١ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير أجرى مجلس الأمن مناقشة للتقرير الذي عرضه السيد شيخ تيديان سي (السنغال)، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما دعا مجلس الأمن لحضور الجلسة السيد أغبا أوتيكبو ميزودي، وزير تعزيز الثقافة المدنية المسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والمصادقية في أقرب وقت ممكن. كما حثوا المجتمع الدولي على دعم جهود حكومة أنغولا.

١٠ - آلية الرصد - طلب مجلس الأمن، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا النظر في التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا، وهي الآلية المنشأة بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) (S/2000/1225). وفي غضون ذلك، طلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية آلية الرصد التي كان يرأسها السفير خوان لارين (شيلي). وعلى إثر مناقشات دارت برئاسة رئيس لجنة الجزاءات، السفير ريتشارد رايان من أيرلندا، توصل مجلس الأمن إلى اتفاق لتمديد ولاية آلية الرصد لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وأضفي طابع رسمي على هذا الاتفاق من خلال اتخاذ القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير. وطلب المجلس أيضا إلى الآلية أن تقدم إضافة خطية للتقرير النهائي بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

بوروندي

١١ - بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس الأمن، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيوان برينديرغاست، إلى أعضاء المجلس يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير إحاطة إعلامية شاملة بشأن التطورات المستجدة في بوروندي، لا سيما في سياق اجتماع ليرفيل المعقود في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والاجتماع الجاري للأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، وآخر تطورات الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطلع وكيل الأمين العام الأعضاء أيضا على آخر التطورات في المجالات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في بوروندي، مع تسليط الضوء بصفة خاصة على حالة الصحة والتغذية.

١٢ - وأدلى الرئيس عقب المناقشة ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء مجلس الأمن، تضمن التشديد على أهمية التنفيذ

محور اهتمام المناقشة التي أجراها أعضاء مجلس الأمن. ونظر المجلس في التقرير المؤقت الذي قدمه فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المنشأ عملاً ببيان رئيسه S/PRST/2000/20، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٧ - ومع بدء تسرب التقارير الإعلامية عن مقتل الرئيس كابيلا في ١٦ كانون الثاني/يناير، طلب مجلس الأمن من الأمانة العامة تقديم إحاطة لإيضاح هذا التطور. وفي مشاورات المجلس غير الرسمية التي جرت في ١٧ كانون الثاني/يناير، قدم السيد هاري العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة لأعضاء المجلس. وأطلع أعضاء مجلس الأمن في اليوم التالي، ١٨ كانون الثاني/يناير على ما استجد من تطورات. ورهنا بتأكيد الأنباء عن مقتل الرئيس كابيلا، أبلغ الرئيس الصحافة في ١٧ كانون الثاني/يناير أن أعضاء مجلس الأمن يؤيدون تأييداً كاملاً البيان الذي وجهه إلى جميع الأطراف، السيد كمال مرجان (تونس)، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحترام وقف إطلاق النار والامتناع عن القيام بأي عمل عسكري. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف على مواصلة كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

١٨ - وكان الأمين العام المساعد قد قدم إحاطته في ١٨ كانون الثاني/يناير بعد صدور إعلان رسمي عن وفاة الرئيس كابيلا، صدر عن ابنه وخلفه، اللواء جوزيف كابيلا. وعقب الإحاطة الثانية التي قدمها الأمين العام المساعد، أبلغ الرئيس الصحافة، باسم أعضاء المجلس، أن أعضاء المجلس يدينون مقتل الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، وأكد أيضاً أن الوصول إلى حل دائم للصراع هو مسؤولية تقع على عاتق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى الأهمية التي يعلقونها على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكد أعضاء

١٤ - وإضافة إلى الإحاطة التي قدمها ممثل الأمين العام، استمع المجلس لإحاطتين من السيد فريدريك ليونز، نائب المدير بالنيابة للمكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن السيد ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة، عن أنشطة ومساهمات المؤسسات في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن استماعه أيضاً لبيان أدلى به المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية لدى الأمم المتحدة، السيد رضا بوعابد.

١٥ - وفي الجلسة ٤٢٦٢، التي عقدت بعد ذلك مباشرة، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (PRST/2001/2) رحب فيه بالمزيد من التقدم الذي أحرز في بعض المجالات لإعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه أعرب أيضاً عن القلق إزاء تجدد بروز التوترات السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، مما يهدد بتقويض عملية المصالحة الوطنية، وحث المجلس فيه جميع العناصر الفاعلة السياسية على أن تسهم جميعاً في تخفيف حدة التوتر القائم بين الحكومة والمعارضة. ودعا المجلس أيضاً الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ورحب بالقرارين اللذين اتخذهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخراً بصرف الأموال، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تقريراً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن التقدم المحرز في مجال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٦ - كان مقتل الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا والأثر المحتمل لذلك على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تحقيقاته. وحثوا الفريق على أن يقدم، في الموعد المقرر في آذار/مارس ٢٠٠١، تقريراً ختامياً موضوعياً وشاملاً، يستند إلى المعلومات التي تقدمها الجهات الحكومية وجماعات المتمردين والمصادر المستقلة والعامة أيضاً.

٢١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، واستجابة لطلب أعضاء المجلس، اجتمع الرئيس مع ممثلي البلدان التسعة التي وردت أسماؤها في التقرير المؤقت، لحثهم على التعاون مع فريق الخبراء. وانعقد الاجتماع في جو ودي. وأطلع الرئيس أعضاء المجلس على تعليقات الممثلين وردودهم الأخرى على التقرير المؤقت لفريق الخبراء، خلال مشاورات غير رسمية، أجريت في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وسيستعرض مجلس الأمن هذه المسألة، عقب تقديم التقرير الختامي لفريق الخبراء في آذار/مارس ٢٠٠١.

إريتريا وإثيوبيا

٢٢ - **حظر الأسلحة** - عقب التوقيع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على اتفاق الجزائر لإنهاء رسمي للصراع بين إريتريا وإثيوبيا، عرض أحد أعضاء المجلس مشروع قرار يقترح رفع الحظر المفروض على الأسلحة، بموجب القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠). وتقرر إجراء مشاورات غير رسمية في ٥ كانون الثاني/يناير كيما يتسنى لأعضاء مجلس الأمن الجدد الاطلاع على الاقتراح وكيما تتاح الفرصة لهم لعرض آرائهم بشأن هذه المسألة. وأثار أعضاء المجلس الجدد تساؤلات حول توقيت مشروع القرار فيما أقروا بالتقدم الذي أحرزته إريتريا وإثيوبيا لحل نزاعهما، ولا سيما التوقيع على اتفاق الجزائر. وعقب إجراء مزيد من المشاورات في ١٠ كانون الثاني/يناير، اتفق أعضاء المجلس على إرجاء اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، الذي يقضي برفع حظر الأسلحة المفروض على إريتريا وإثيوبيا، لاتاحة الوقت اللازم لإجراء مزيد من المشاورات بغية الوصول إلى

المجلس أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لدعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجهود التي يبذلها لتنفيذ اتفاق لوساكا وإعادة السلام وحفظ سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها.

١٩ - **فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية** - في ٢٢ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس لبيان قدمته السيدة صافياتو با - ندوا (كوت ديفوار)، رئيسة فريق الخبراء للتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد تقديم التقرير المؤقت للفريق، طرحت السيدة با - ندوا أيضاً طلب الفريق تمديد ولاية الفريق لفترة ثلاثة أشهر إلى منتصف حزيران/يونيه بغية تمكينه من إتمام عمله. وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس قد علقوا على التقرير المؤقت منتقدين فحواه، فإنهم أعادوا تأكيد دعمهم الكامل لعمل الفريق واتفق أعضاء المجلس كذلك على أن يُرجئوا اتخاذ قرار بشأن طلب الفريق تمديد ولايته ريثما يتم تقديم خطة عمل في آخر شهر آذار/مارس ٢٠٠١. وكخطوة إضافية لدعم عمل الفريق، طلب أعضاء المجلس من الرئيس الاجتماع بالممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة للبلدان التسعة الواردة أسماؤها في التقرير المؤقت للفريق وهي أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، وكنيا، بغية لفت انتباه حكوماتها إلى شواغل المجلس بشأن هذه المسألة ولحثها على إبداء التعاون الكامل مع فريق الخبراء.

٢٠ - وبعد إجراء مشاورات بشأن التقرير المؤقت، أدلى الرئيس ببيان، باسم أعضاء مجلس الأمن، أعرب فيه أعضاء المجلس عن خيبة أملهم من الردود التي أرسلتها حتى الآن عدة حكومات على الاستفسارات التي طرحها الفريق، ودعوا جميع الحكومات إلى التعاون التام مع الفريق في إجراءاته

وقدم الرئيس إلى أعضاء المجلس إحاطة عن الاجتماعين اللذين عُقدا في ١٨ كانون الثاني/يناير.

غينيا: الهجمات على الحدود مع سيراليون وليبيريا

٢٥ - في ٩ كانون الثاني/يناير، وبناء على طلب أحد أعضاء مجلس الأمن، استمع الأعضاء لإحاطة من الأمانة العامة حول الحالة الإنسانية على امتداد الحدود بين غينيا وسيراليون وليبيريا. وقد حظي أعضاء المجلس بحضور السيد لابرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المعين حديثاً. وفي معرض الإحاطة الأولى التي قدمها لمجلس الأمن، أطلع المفوض السامي أعضاء مجلس الأمن على المساعدة التي قدمتها المفوضية إلى ٣٧٥ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني و ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ ليبيري في غينيا من جراء القتال على طول الحدود بين بلدان غربي أفريقيا الثلاثة.

٢٦ - وعقب الإحاطة، أدلى الرئيس، باسم أعضاء المجلس، بيان للصحافة أوضح فيه أن أعضاء المجلس يشاطرون المفوض السامي ما أعرب عنه من قلق شديد حيال مخنة اللاجئين في المنطقة، يعربون عن كامل تأييدهم للجهود التي يبذلها لتحسين الحالة وللجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ونقل الرئيس كذلك تقدير أعضاء المجلس لسخاء حكومة وشعب غينيا في استضافتهما العدد الكبير من اللاجئين من المنطقة، وطلب منهما مواصلة تقديم المساعدة لكفالة سلامة وأمن اللاجئين وجميع موظفي الأمم المتحدة في ضوء ورود تقارير تفيد بتنامي الاستياء بين السكان.

سيراليون

٢٧ - تناول مجلس الأمن أربعة جوانب مختلفة من قضية سيراليون خلال الفترة قيد الاستعراض. فاستعرض أولاً تنفيذ التدابير الرامية إلى وقف تجارة الماس الخام في سيراليون. وثانياً، تلقى إحاطة إعلامية من الأمانة العامة بشأن

توافق أكبر في الآراء بشأن مشروع القرار. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أبلغ مقدم مشروع القرار أعضاء المجلس بقراره عدم متابعة المسألة في ضوء الشكوك التي ما زالت تساور أعضاء المجلس بشأن استصواب الإجراءات المقترحة.

٢٣ - نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا - في ١٧ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس لإحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة السياسية والإنسانية في إثيوبيا وإريتريا وعن حالة نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأطلع الأمين العام المساعد أعضاء المجلس على ما استجد من تطورات منذ صدور التقرير المرحلي للأمين العام (S/2001/45). ولفت انتباه أعضاء المجلس لعدة شواغل جرى تناولها في التقرير المرحلي، بما في ذلك استمرار البعثات أمام إقامة وصلات جوية مباشرة بين أسمرة وأديس أبابا، مما يؤثر على إمكانية تنقل البعثة، وإبرام اتفاق مركز القوات. ومع الإحاطة علماً بهذه الشواغل وغيرها، التي يمكن أن تؤثر على سلاسة نشر البعثة، اتفق أعضاء المجلس على ضرورة أن يطلب الرئيس عقد اجتماعات منفصلة مع الممثلين الدائمين لإريتريا وإثيوبيا لاطلاعهما على آراء وشواغل أعضاء المجلس.

٢٤ - وفي بيان أدلى به الرئيس للصحافة باسم أعضاء المجلس، حث الرئيس كلا الطرفين على إبرام اتفاقي مركز القوات مع الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وأعرب الرئيس أيضاً عن قلقه حيال مسألة إزالة الألغام؛ ذات الأهمية البالغة لنشر البعثة ولسلامة السكان وإنعاش البلدين عموماً، ودعا الرئيس الجانبين للتعاون مع البعثة في تحديد أماكن مناسبة لإقامة موظفي البعثة. ودعا الرئيس أيضاً إلى أن يسير نشر البعثة حسب الجدول الزمني المقرر. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وتلبية لطلب أعضاء المجلس، اجتمع الرئيس مع الممثلين الدائمين لإريتريا وإثيوبيا كيما ينقل إليهما آراء وشواغل أعضاء المجلس ذات الصلة بنشر البعثة.

وأكد أعضاء المجلس أيضا نيتهم في أن يقوموا باستعراضات أخرى كل ستة أشهر بعد تاريخ اتخاذ القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، والنظر خلال تلك المناسبات في كل ما قد يلزم اتخاذه من تدابير أخرى.

٣٠ - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون - بناء على طلب عضو من أعضاء مجلس الأمن، أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان ماري غينيو، أعضاء المجلس على آخر المستجدات خلال مشاوراتهم غير الرسمية التي عقدها في ٩ كانون الثاني/يناير بشأن تطورات تنفيذ اتفاق أبوجا المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وآخر الاتصالات بين الجبهة الثورية الموحدة وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، اللواء دانيال إشمائل أوباندي (كينيا). كما أبلغ وكيل الأمين العام أعضاء المجلس بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المنطقة. وفي أعقاب هذه الجلسة الإعلامية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس للإعراب عما يساور الأعضاء من قلق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها الجبهة الثورية الموحدة على الحدود مع غينيا. وأكد أعضاء المجلس من جديد البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/41) وأعادوا تأكيد النداء إلى كل الدول، ولا سيما ليبيريا، للالتزام بالآراء المعرب عنها في البيان الرئاسي وللتنفيذ المبكر لاتفاق أبوجا.

٣١ - تقرير فريق الخبراء بشأن الماس والأسلحة في سيراليون - أنشئ هذا الفريق بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لجمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) والعلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، وكذا النظر في مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في منطقة غرب أفريقيا. وقدم الفريق تقريره (S/2000/1195) إلى لجنة الجزاءات في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ووفقا

الاتصالات بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعات المتمردة. وثالثا، نظر في تقرير فريق الخبراء بشأن الماس والأسلحة في سيراليون. ورابعا، واصل المجلس النظر في المقترح الرامي إلى إنشاء محكمة خاصة لسيراليون.

٢٨ - الحظر المفروض على الماس - عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية، في ٥ كانون الثاني/يناير، عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، لإجراء الاستعراض الثاني من الاستعراضات التي تتم كل ستة أشهر لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار (حظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر لكل أصناف الماس الخام من سيراليون) والنظر فيما إذا كان يلزم اتخاذ تدابير أخرى. وقد أجري الاستعراض الأول في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٩ - وفي أعقاب الاستعراض الثاني، أدلى الرئيس ببيان للصحافة قال فيه إن المجلس يرحب بما أفاد به سفير بنغلاديش أنوار الكريم شودري، رئيس لجنة الجزاءات، من تقدم بشأن تنفيذ التدابير، ورحب أعضاء المجلس بصفة خاصة بوضع حكومة سيراليون خطة التصديق الرسمي وكذا بالتدابير التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما لاحظ أعضاء المجلس أنه يقع على عاتق كل الدول الأعضاء التزام واجب بأن تنفذ وتُعمل التدابير المفروضة بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، ودعوا الدول الأعضاء إلى أن تعجل بذلك وأكدوا على أهمية قيام البلدان التي يمر الماس غير المشروع عبر أراضيها باتخاذ الخطوات اللازمة. وكان أعضاء المجلس قد لاحظوا أن تقرير فريق الخبراء بشأن الماس والأسلحة في سيراليون، الذي كان آنذاك قيد نظر لجنة الجزاءات، قد أفاد بوجود انتهاكات واسعة النطاق للحظر المفروض على تجارة الماس في سيراليون. وأعربوا عن نيتهم في أن يعقدوا مناقشة مفتوحة لنتائج التقرير وتوصياته في موعد مبكر بعد أن تنظر فيه لجنة الجزاءات كما أعربوا عن اعتزامهم القيام بإجراءات للمتابعة.

العام في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1211) تقريراً عن الحالة في الصومال تناول الأحداث التي جرت منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ (S/1999/882). وخصص المجلس يوماً واحداً، يوم ١١ كانون الثاني/يناير، للحالة في الصومال. وفي الصباح، عقد المجلس جلسة خاصة مع رئيس الوزراء، وهذه أول مرة يجتمع فيها المجلس بقائد للحكومة الانتقالية. وبعد الظهر، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية قدم خلالها ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، السيد ديفيد ستيفن (المملكة المتحدة)، إحاطة إعلامية.

٣٥ - الاجتماع مع السيد غلايظ - استمع المجلس في جلسته الخصوصية ٤٢٥٤ المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس الوزراء للحكومة الوطنية الانتقالية، السيد علي خليف غلايظ، بشأن التطورات في الصومال، وتجاذب أعضاؤه أطراف الحديث مع رئيس الوزراء. وأبلغ رئيس الوزراء المجلس بجهود بناء الدولة التي تقوم بها الحكومة الوطنية الانتقالية، وأورد تفاصيل الإنجازات والعقبات التي تعترض تلك الجهود. كما قدم نبذة عن أنواع المساعدة المطلوبة من الأمم المتحدة والجمعية الدولية لتوسيع وتوطيد عملية السلام وجهود إعادة البناء في الصومال. وأقر بأن التحدي الكبير الذي تواجهه الحكومة الوطنية الانتقالية يتمثل في تسريح الميليشيات وإعادة إدماج أفرادها، فركز على انسحاب القوات الأجنبية من البلد، وإقامة صندوق استئماني وإيفاد بعثة لبناء السلام إلى الصومال باعتبارها مواضيع تتطلب اهتماماً عاجلاً.

٣٦ - وانصبت المناقشة على توقيت إنشاء بعثة للأمم المتحدة لبناء السلام تستقر في الصومال وعلى ضرورة أن تواصل الحكومة الانتقالية جهودها لإشراك الفصائل التي لم تنضم بعد إلى عملية عارطة للسلام. وأعرب عدة أعضاء في

لتفاهم تم التوصل إليه في مشاورات غير رسمية، أرسل التقرير إلى لجنة الجزاءات لتنظر فيه قبل عرضه رسمياً. وبعد أن انتهت لجنة الجزاءات من النظر في التقرير، طلب الرئيس عقد اجتماع رسمي لتقديم التقرير إلى المجلس. وأجرى المجلس، في جلسته ٤٢٦٤ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، مناقشة مفتوحة قدم خلالها سفير بنغلاديش شودي التقرير رسمياً، بحضور أعضاء الفريق برئاسة السيد مارتن تشونغونغ أيافور (الكاميرون).

٣٢ - وعلاوة على أعضاء المجلس، أتاححت الجلسة أيضاً للبلدان التي ذكرها تقرير الفريق أو التي لها اهتمام خاص بالمسألة أن تعرب عن آرائها بشأن التقرير. ودعا المجلس عشر دول أعضاء إلى المشاركة في المناقشة، وهي سيراليون، وليبيريا، والسويد، (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكندا، وغينيا، وبوركينا فاسو، وغامبيا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، والنيجر. كما دعي المراقب الدائم عن سويسرا إلى المشاركة في المناقشة المفتوحة. وأحاط أعضاء المجلس علماً، في مشاورات غير رسمية عقدت قبل الجلسة العلنية بشأن تقرير فريق الخبراء، بمعلومات وردت من مالي، بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفادها أن الجماعة ستوفد وفداً وزارياً للاجتماع بالمجلس لمناقشة التقرير وغيره من المسائل التي تهم منطقتها.

٣٣ - المحكمة الخاصة - نظر أعضاء مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2001/40) رداً على آراء ومقترحات الأعضاء بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون. وفي رده (S/2001/95)، نقل الرئيس آراء أعضاء المجلس بشأن المقترحات التي قدمها الأمين العام.

الصومال

٣٤ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه S/PRST/1999/16 المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، قدم الأمين

المجلس عن رأي مفاده أن مجلس الأمن لا يمكنه أن ينتظر توفر ضمانات أمنية كاملة لإيفاد بعثة لبناء السلام، بينما أشار أعضاء آخرون بالتزام قدر أكبر من الحيطة. كما أيد أعضاء المجلس الذين تكلموا في هذا الموضوع عملية عارته، وشجعوا الحكومة الانتقالية على أن تضاعف جهودها الرامية إلى إحلال السلام وبنائه، وأعربوا عما يساورهم من قلق حيال التقارير التي تفيد بتدخل دول مجاورة.

٣٧ - إحاطة السيد ديفيد ستيفن الإعلامية - قدم ممثل الأمين العام تقرير الأمين العام وأعطى تقييماً صريحاً عن آخر التطورات في الصومال وآفاق عملية عارته. وبخصوص هذا الموضوع الأخير، أشار إلى أن العملية قد توفر إطاراً لهيكل سياسي للصومال مستقبلاً. وفي أعقاب المشاورات، عقد المجلس جلسة رسمية (الجلسة ٤٢٥٥) لاعتماد بيان رئاسي بشأن الصومال (S/PRST/2001/01)، رحب فيه بنتائج مؤتمر عارته للسلام وإنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية، وأعرب عن تأييده لتلك الخطوات. كما حث بقوة كل الجماعات السياسية في البلد، على الدخول في حوار سلمي وبناء مع الحكومة الوطنية الانتقالية بغية تحقيق المصالحة الوطنية وتيسير الانتخابات الديمقراطية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٣، وحث جميع الدول بقوة على الامتناع عن أي تدخل عسكري في الوضع الداخلي في الصومال وعلى عدم استعمال أراضي الصومال لزراعة الاستقرار في المنطقة. ودعا الأمين العام إلى إعداد اقتراح بشأن بعثة لبناء السلام في الصومال.

آسيا

تيمور الشرقية

٣٨ - نظر مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض في ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي كان من المقرر أن تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

٣٩ - ولهذه الغاية، لم يكتف المجلس بدعوة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو (البرازيل)، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس في تلك الجلسة، بل دعا أيضاً ممثلين عن الوكالات الإنمائية الرئيسية للاستماع إلى آرائهم بشأن تيمور الشرقية. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد كلاوس رولاند، المدير القطري لتيمور الشرقية وبابوا غينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ بالبنك الدولي، والسيد لويس فالديفيسو، المستشار في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي. واستفاد المجلس من آراء السيد هري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، بشأن الحالة في تيمور الشرقية، والسيد خوسيه راموس - أورتا، عضو الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية. وكان السيد راموس - أورتا أول زعيم من تيمور الشرقية يلقي كلمة في مجلس الأمن منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتدل دعوته على الأهمية التي يوليها المجلس لعملية "تيمور" إدارة الإقليم. وشارك في المناقشة ستة وعشرون متكلماً.

٤٠ - وخلال المناقشة، أُقر على نطاق واسع بأن الإدارة الانتقالية هي من أكثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نجاحاً. وأعرب عن التأييد القوي لتمديد ولايتها. غير أن

توفير المساعدة الدولية لمساعدة إندونيسيا على تسوية الوضع. واعتُبر إحقاق العدل وتحقيق المصالحة شرطين أساسيين لمستقبل تيمور الشرقية، سواء من حيث لم تشمل كل التيموريين الشرقيين على اختلاف قناعاتهم السياسية أو من حيث علاقة تيمور الشرقية بجيرانها.

٤٢ - وفي أعقاب مشاورات أخرى بشأن هذه المسألة وبعد مراعاة الآراء المعرب عنها خلال المناقشة المفتوحة في الجلسة ٤٢٦٥ وكذا الآراء التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات في الجلسة التي ترأسها الرئيس في ٢٢ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١) بالإجماع في جلسته ٤٢٦٨ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، بتمديد الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بينما حث على اتخاذ المزيد من التدابير لتفويض السلطة لشعب تيمور الشرقية باعتبار هذا التفويض جزءاً أساسياً من عملية الانتقال إلى الاستقلال. كما أكد المجلس على الحاجة إلى توحيد دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس توصيات مفصلة بهذا الشأن لينظر فيها مجلس الأمن.

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٤٣ - فيما يتعلق بمسألة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي كان من المقرر أن تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، اجتمع أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية في ٢٩ كانون الثاني/يناير لاستعراض التطورات في لبنان والنظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2001/14). وقبل نظر أعضاء المجلس في المسألة، تلقى الأعضاء من الأمين العام

عدة متكلمين أكدوا التحديات الضخمة التي لا تزال قائمة في تيمور الشرقية. وصرح الممثل الخاص في إشارة واقعية بأنه "لا يزال يلزم القيام بالشيء الكثير" "لدعم هيكل الحكومة الوليدة لتيمور الشرقية". وأشار مدير البرنامج الإنمائي إلى أن تيمور الشرقية ستحتاج إلى دعم المجتمع الدولي "غداً أكثر مما تحتاج إليه في الوقت الراهن". كما لاحظ ممثل البنك الدولي ضرورة وضع خطة واضحة ومهيكلية لمهام المرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال. وأوضح ممثل صندوق النقد الدولي بالتفصيل كيف أن أفضل طريقة لإحراز تقدم هي إجراء عملية تشاورية متأنية لوضع نظام وإجراءات مالية دائمة ودقيقة وطويلة الأمد. ونبه رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بقوة إلى أن الأمم المتحدة لا يمكنها "أن تخرج من تيمور الشرقية خروجاً سابقاً لأوانه أو بدون وضع استراتيجية محكمة". وأضاف إلى أن "توقع انسحاب سريع أو التخطيط له أمر غير واقعي بل وغير مسؤول". وحذر السيد راموس - أورتا هو أيضاً من مغبة سحب قوات الأمم المتحدة قبل الأوان.

٤١ - وأقرت كل الوفود التي أخذت الكلمة بضرورة تواجد الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى بعد الاستقلال وضرورة الشروع في التخطيط في أقرب وقت ممكن بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية. وأعلنت بعض الوفود عن استعدادها للاستمرار في البقاء في تيمور الشرقية. ورحبت معظم الوفود بعملية "التيمة" المبتكرة، وإن كان البعض قد أشار إلى أن مجرد تفويض السلطة لا يكفي. بل ينبغي تمكين التيموريين الشرقيين من الأدوات الضرورية والتدريب اللازم لممارسة تلك السلطة. ولاحظ معظم المتدخلين الجدول الزمني السياسي الذي اقترحه التيموريون الشرقيون حيث أعرب بعضهم عن القلق من شدة ضيق الجدول الزمني الذي قد يستلزم بعض المرونة. وأشار إلى حالة اللاجئين في تيمور الغربية وأبرزت بعض الوفود ضرورة

لبنان لمدة ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. كذلك طلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مفصلاً بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عن خطته لإعادة تشكيل القوة وعن المهام التي يمكن لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين القيام بها، واستناداً إلى ذلك التقرير، سيقوم المجلس باستعراض الحالة في أوائل أيار/مايو ٢٠٠١ وسينظر في اتخاذ أية خطوات ملائمة.

أوروبا

بريفلاكا، كرواتيا

٤٦ - عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ١٢ كانون الثاني/يناير للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في بريفلاكا، كرواتيا (S/2000/1251) وفي توصياته المتعلقة بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا. وخلال المشاورات، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة في بريفلاكا واستمعوا أيضاً إلى إحاطة من الرئيس عن آراء البلدان المساهمة بقوات التي أعربت عنها خلال الاجتماع المعقود في ٩ كانون الثاني/يناير. وأبلغ السيد العنابي أعضاء المجلس بأن الحالة في الميدان في بريفلاكا لا تزال هادئة. ورغم أن أعضاء بعثة المراقبين احتفظوا بمواقفهم في المناطق المنزوعة السلاح والمناطق الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، فقد استمرت الانتهاكات في المناطق الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة. ومع أن المحادثات لتسوية النزاع لم تستأنف بعد، فقد أبدى الطرفان استعدادهما لتسوية خلافتهما عن طريق المفاوضات.

٤٧ - وفي الجلسة ٤٢٥٦ لمجلس الأمن المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار ١٣٣٥ (٢٠٠١) القاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. بيد أن القرار طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول

المساعد لعمليات حفظ السلام معلومات مستوفاة عن الحالة في جنوب لبنان بعد صدور تقرير الأمين العام.

٤٤ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أقر أعضاء المجلس بنجاح القوة في الاضطلاع بولايتها المتمثلة في التحقق من انسحاب إسرائيل وأعربوا مجدداً عن تأييدهم للدور المستمر الذي يمكن لها أن تقوم به في صون السلم والأمن الدوليين ولتوصية الأمين العام بتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. بيد أن الأعضاء شددوا على ضرورة قيام لبنان ببسط سيطرة كاملة وفعالة على جنوب لبنان. كذلك دعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية في عملية إزالة الألغام. ومن المسائل الأخرى ذات الأولوية التي سلط عليها الضوء الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة مسألة إعادة السجناء اللبنانيين الذين لا تزال إسرائيل تحتجزهم إلى وطنهم. وفي حين أن أعضاء مجلس الأمن أيدوا توصية الأمين العام بأنه ينبغي، بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، أن يعاد قوام الأفراد العسكريين إلى المستوى التشغيلي الذي كان عليه قبل زيادته بعد انسحاب إسرائيل من المنطقة في أيار/مايو ٢٠٠٠. إلا أن أعضاء المجلس حذروا بأن من الضروري التدرج في ذلك، بالنظر إلى ما جاء في آراء الحكومة اللبنانية والبلدان المساهمة بقوات. (من المهم ملاحظة أن أعضاء المجلس اجتمعوا مرتين. بممثلي البلدان المساهمة بقوات، مرة قبل صدور تقرير الأمين العام ومرة بعد صدوره، لمناقشة المسألة) وأيد أعضاء المجلس أيضاً اقتراح الأمين العام بالاحتفاظ بقوة تجمع بين المراقبين العسكريين والأفراد العسكريين بالنظر إلى عدم استقرار الحالة، على أن يعاد تشكيلها مرة أخرى في المستقبل.

٤٥ - وفي الجلسة ٤٢٦٧ لمجلس الأمن المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١) القاضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

البعثة في إنشاء مؤسسات إدارية مؤقتة مشتركة، والإعداد للانتخابات في عموم كوسوفو، وتعزيز الإدارة المدنية وحكم القانون وإعادة بناء الاقتصاد. ومن المسائل الأخرى التي لمسها في إحاطته عودة الألبانيين الكوسوفيين المحتجزين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة ومجتمعات الأقليات في كوسوفو، والحالة في وادي بريشيفو ومشكلة اليورانيوم المستنفد. وفي ختام إحاطة وكيل الأمين العام للمجلس قام أيضا بعرض عام للأولويات المقبلة للبعثة وهي وضع إطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وإقامة مؤسسات فعالة لإنفاذ القانون وتعزيز الحوار مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأبلغ المجلس أيضا بأن البعثة ستشئ مكتب اتصال في بلغراد لتسهيل حوارها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٥٠ - وخلال المناقشة أعقبت الإحاطة، أثنى عدد من أعضاء مجلس الأمن على جهود السيد كوشنر وأعربوا عن التأييد لأعمال خلفه السيد هانز هيكيروب (الدانمرك). ومع ذلك كان تقييم بعض الأعضاء لأعمال السيد كوشنر سلبيا. وأشارت قلة من المتحدثين إلى الحالة السياسية الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والآثار الإيجابية التي أحدثتها في كوسوفو. وكان من المسائل الأخرى التي برزت في المناقشات مشكلة اليورانيوم المستنفد وأثره على صحة السكان المحليين والأفراد التابعين للأمم المتحدة في كوسوفو، واستمرار العنف فيما بين الطوائف الإثنية في كوسوفو والتوترات المتزايدة في جنوب صربيا في وادي بريشيفو. ودعا عدد من المتحدثين إلى تحسين حماية الأقليات في كوسوفو وتعزيز حكم القانون في هذا الإقليم. وأكد آخرون على الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن الحوار بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما بشأن عودة المحتجزين والأشخاص المفقودين في جمهورية يوغوسلافيا

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عما يتخذه كل من الطرفين من خطوات لاستئناف المحادثات بشأن النزاع ولوضع تدابير لبناء الثقة بغية تحقيق عدة أهداف تشمل، فيما تشمل، تيسير حرية تنقل السكان المدنيين.

كوسوفو

٤٨ - استعرض المجلس التطورات في كوسوفو وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة) في جلسة علنية في ١٨ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، أدت التصادمات بين القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمتطرفين الألبانيين الإثنيين في جنوب صربيا قرب منطقة الأمان الميدانية في وادي بريشيفو، والتي حدثت في أواخر الشهر، إلى أن اضطر أعضاء المجلس إلى مناقشة الحالة مرة أخرى في مشاورات غير رسمية في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

٤٩ - جلسة علنية - وفي جلسة مجلس الأمن ٤٢٥٨ المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير، والتي رأسها السيد س. جياكومار، وزير خارجية سنغافورة، تلقى المجلس من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان موري غيهينو، إحاطة بشأن آخر التطورات في كوسوفو وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وإلى جانب أعضاء مجلس الأمن، دعي ممثل السويد (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية المنتسبة إليه) وممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا للمشاركة في الجلسة. وقد بدأ وكيل الأمين العام بالإشادة بذكر الدكتور برنارد كوشنر (فرنسا) الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة السابق، وخلص إلى أن البعثة قد أحرزت تقدما ملحوظا طوال الشهور الـ ١٨ الماضية في تنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقام بتقديم معلومات حديثة إلى المجلس عن التقدم الذي أحرزته

ومنع الجماعات المسلحة من عبور منطقة الأمان الميدانية. ومع ذلك ذكر أن التوتر في المنطقة يتزايد.

٥٣ - وخلال المناقشة، ذكر أعضاء المجلس أن المشكلة لا يمكن حلها إلا من خلال حل سياسي. وقالوا إنه ثمة حاجة إلى إشراك الألبانيين الإثنيين في الإدارة المحلية. ونوه أعضاء المجلس أيضا بضبط النفس الذي أظهرته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والخطوات الإيجابية التي اتخذتها لمنع التصعيد وتدابير بناء الثقة التي نفذتها. وإلى جانب التوتر في جنوب صربيا، وجه أحد الأعضاء أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى الأنباء الواردة عن قتل أحد الألبانيين الإثنيين في هجوم بالقنابل اليدوية من جانب الصرب في متروفييتشا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأعرب عن القلق أيضا إزاء هذا الحادث.

٥٤ - وفي نهاية المشاورات، أدلى الرئيس ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس، أدانوا فيه بشدة الهجمات من جانب الجماعات المسلحة من المتطرفين الألبان الإثنيين، التي أدت إلى قتل أحد جنود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وشدد على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة. وأشار الرئيس أيضا إلى الدعوة الواردة في البيان الرئاسي الصادر عن المجلس، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بالتوقف الفوري والتام للعنف، وحل جماعات المتطرفين الألبان الإثنيين والانسحاب الفوري من منطقة الأمان الميدانية لجميع غير المقيمين المشتركين في الأنشطة المتطرفة. ورحب أعضاء المجلس بالتزام حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالعمل نحو تسوية سلمية على أساس المبادئ الديمقراطية، واحترام أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاقات التقنية العسكرية، ودعا الأعضاء أيضا الزعماء الألبانيين الإثنيين في جنوب صربيا للعمل مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتحقيق تسوية سلمية. وأخيرا أبلغ الرئيس الصحافة أن أعضاء المجلس يرحبون بالتدابير التي اتخذتها قوة كوسوفو، ودعا القوة إلى

الاتحادية، والحوار بين الألبانيين الكوسوفيين وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعودة الصرب الكوسوفيين وحمايتهم، وإنشاء هياكل إدارية، والتنمية الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد في كوسوفو.

٥١ - وادي بريشيفو - إن التصادمات التي حدثت بين قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمتطرفين الألبان الإثنيين في جنوب صربيا، والتي أدت إلى وفاة جندي يوغوسلافي في ٢٦ كانون الثاني/يناير، دفعت وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى كتابة رسالة إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ومطالبة مجلس الأمن بعقد جلسة لمناقشة المسألة. وقد جرى تناول المسألة في المشاورات غير الرسمية لأعضاء المجلس التي أجريت في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

٥٢ - وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الظروف التي أدت إلى التوتر على أساس المعلومات الواردة من القوة في كوسوفو ومن البعثة، وأوضح أن الحادث قد وقع في منطقة خارج ولاية البعثة. وقال إنه طوال الفترة من ١٨ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كانت هناك زيادة ملحوظة في الهجمات ضيقة النطاق على قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جانب عناصر من جيش تحرير بريشيفو ومدفديا وبويانوفاك وجماعة منشقة هي الجماعات المسلحة الإثنية الألبانية. وكانت هناك أنباء عن ١٨ هجمة على قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كان أغلبها عبارة عن طلقات قناصة وهجمات بالهاون، وقد حدثت في الأجزاء الوسطى والشمالية من منطقة الأمان الميدانية. وقد أدى القتال إلى تدفق المشردين إلى كوسوفو، وإن كان من غير المتوقع حدوث تدفق كبير إلى الداخل من المشردين. وأضاف الأمين العام المساعد أن قوة كوسوفو ما زالت تجري عمليات استباقية لاعتراض

الثالث لتدابير بناء الثقة في يالطا، أوكرانيا، الذي سيعقد في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

٥٦ - وخلال المناقشة أعرب عدد من أعضاء المجلس عن خيبة أمله إزاء عدم وجود تقدم جوهري نحو تسوية مسألة مركز أبخازيا داخل جورجيا، التي أكدوا أنها المفتاح لحل الصراع. وأكد أعضاء المجلس أهمية التقدم المبكر من جانب الممثل الخاص لمشروع الورقة المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي. وقالوا إنهم يأملون في زيادة التقدم والمرونة من ناحية الجانبين ودعوا مجموعة أصدقاء الأمين العام للمساعدة في تشجيع الطرفين على تحقيق هذه الغاية. ومع ذلك ذكر أحد أعضاء المجلس أن مسألة توزيع الاختصاصات يجب أن تكون أولا وقبل كل شيء مسألة نقاش بين الطرفين، وينبغي ألا تفرض عليهما. وشدد أيضا على أن هذه العملية ينبغي ألا تعيق المبادرات الأخرى أو المسارات الموازية لحل الصراع. ورحب أعضاء المجلس أيضا بعقد الاجتماع الثالث المعني بتدابير بناء الثقة، وأعربوا عن تقديرهم لأوكرانيا لدورها القيادي. ومع ذلك أعرب عدد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء مشكلة الإجماع والخروج على القانون، وحالة المشردين داخليا وسلامة وأمن أفراد حفظ السلام في أبخازيا.

٥٧ - وفي الجلسة ٤٢٦٩ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، قبل التصويت على مشروع قرار يوصي بتمديد ولاية البعثة، استمع المجلس إلى بيان من الممثل الدائم لجورجيا، أعرب فيه عن القلق إزاء إدراج إشارة في منطوق مشروع القرار إلى مشروع البروتوكول المعني بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي ومشروع الاتفاق المتعلق بالسلم وضمانات منع الأعمال العدائية وعدم استئنافها. وأوضح ممثل جورجيا أن الإشارة إلى مشروع البروتوكول ومشروع الاتفاق قد تهدد الاجتماع القادم في يالطا وتجمد عملية السلم برمتها. وذكر

مواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لمعالجة المشكلة. وقال أعضاء المجلس إنهم سيواصلون متابعة الحالة عن كثب.

جورجيا

٥٥ - فيما يتصل بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) التي كان من المقرر أن تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير وفقا للقرار ١٣١١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، اضطلع مجلس الأمن باستعراض للتطورات التي حدثت مؤخرا في أبخازيا، جورجيا، بناء على تقرير الأمين العام (S/2000/59). وقدم السيد ديتر بودن (ألمانيا)، الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة لأعضاء المجلس في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وقال إن البعثة نجحت، بالتعاون الوثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لكمونولث الدول المستقلة، في منع الأنشطة الواسعة النطاق في ظروف تتزايد تعقيدا في أبخازيا. ومع ذلك ما زالت الحالة متفجرة. وقد قتل ثلاثون فردا في الشهور الستة السابقة. وما زالت أعمال الإجماع والخروج على القانون وأخذ الرهائن متواصلة. وقد تابعت البعثة مناقشتها مع زعماء الأنحاز بشأن انتهاكات اتفاق موسكو التي ارتكبتها الجانب الأنحازي. وذكر أيضا أن عملية السلم تتقدم ببطء، وأعلن حدوث بعض التطورات الإيجابية. وقال إن استئناف اجتماعات المجلس التنسيق وأفرقة الخبراء التابعة له سيعيد تنشيط عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استطاعت البعثة أن تنفذ بعثة تقييمية رئيسية في مقاطعة غالي بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومجلس أوروبا، وكانت هذه البعثة التقييمية تستهدف تحسين ظروف المشردين داخليا هناك. ومن شأن تقرير بعثة التقييم المشتركة أن يسهل العودة الآمنة للمشردين داخليا، ولكن ذلك سيعتمد على تعاون الجانبين. وذكر أن كلا من جورجيا والأنحاز قد وافق خطيا على حضور الاجتماع

باسم الاتحاد الأوروبي وغيره من البلدان الأوروبية المنتسبة إليه. ومن المسائل الرئيسية التي أثّرت من جانب البلدان المساهمة بقوات خلال مجرى المناقشة ما يلي:

(أ) إن نموذج الأمم المتحدة للعمل هو بشكل غير مباشر ليس علاقة ثلاثية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، بل هو علاقة خطية مع وجود الأمانة العامة في الوسط؛

(ب) المشاورات ليست طريقا ذا اتجاهين، ولا تحدث خلال جميع مراحل المناقشات بشأن أي عملية لحفظ السلام ولا سيما خلال صياغة الولايات. وأشار إلى المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي ذكرتها إحدى الدول الأعضاء (المملكة المتحدة) على أنها تعني أنه ينبغي دعوة البلدان المساهمة بقوات للمشاركة في قرارات مجلس الأمن بشأن استخدام وحدات من القوات المسلحة لهذه الأعضاء؛

(ج) الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات لا تعمل بشكل سليم. فلا يوجد حوار أو تعاون حقيقي ظاهر خلال اجتماعاتها؛

(د) لا توجد آليات استشارية ذات طابع مؤسسي. وعلى وجه التحديد، لا يوجد أي دليل على أي تحرك نحو الأمام من جانب مجلس الأمن لإنشاء أجهزة فرعية مخصصة بموجب المادة ٢٩ من الميثاق. وتريد البلدان المساهمة بقوات أيضا أن تدخل في عضوية الأجهزة الفرعية. وشملت الاقتراحات المحددة تكوين لجنة للمساهمين بقوات أو "فريق أساسي" لكل عملية من عمليات حفظ السلام، وإحياء لجنة الأركان العسكرية مع ضم البلدان المساهمة بقوات للنظر في عمليات حفظ السلام؛

(هـ) لا توجد ثقة متبادلة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة؛

أيضا أنها ستترسي سابقة خطيرة من وجهة نظر القانون الدولي.

٥٨ - ووافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار ١٣٣٩ (٢٠٠١) الذي يمدد ولاية البعثة إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، وطلب من الأمين العام أن يقوم، في غضون ثلاثة أشهر، بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز نحو التسوية السياسية، بما في ذلك حالة مشروع الورقة المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي التي يتتوي الممثل الخاص تقديمها للطرفين.

المسائل الموضوعية: تعزيز فعالية مجلس الأمن

تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

٥٩ - بمبادرة من الرئيس السنغافوري للمجلس، نظم مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في ١٦ كانون الثاني/يناير لسماع آراء البلدان المساهمة بقوات، بغية تعزيز التعاون بينها وبين مجلس الأمن والأمانة العامة. ولمساعدة أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في الإعداد للمناقشة، قام وفد سنغافورة بإعداد وتعميم ورقة معلومات أساسية بشأن المسألة (S/2001/21). وكإشارة إلى الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على آراء واقتراحات البلدان المساهمة بقوات، وافق أعضاء المجلس على التخلي عن حق التحدث قبل غير الأعضاء في المجلس. واستمع المجلس في الجزء الصباحي من الجلسة ٤٢٥٧ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير، التي رأسها وزير خارجية سنغافورة، إلى بيانات أدلى بها ممثلو البلدان المساهمة بقوات، بينما تكلم أعضاء المجلس في فترة بعد الظهر. وقد سمح هذا الشكل لأعضاء المجلس بالرد أو التعليق على الآراء والاقتراحات التي أبدتها البلدان المساهمة بقوات.

٦٠ - وقد شارك في المناقشة ٢١ بلدا من البلدان المساهمة بقوات. وتكلمت السويد بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي

فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بوصفه مرضاً يهدد السلم والأمن الدوليين، واستعراض تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وقد ترأس الجلسة ٤٢٥٩ وزير خارجية سنغافورة. وحظيت الجلسة أيضاً بمشاركة وزيرة التنمية الدولية في النرويج، السيدة آن سيدنيس. وفي بداية الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان ماري غيهينو، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الدكتور بيتر بيوت. وقد سلم وكيل الأمين العام في عرضه بأن أفراد عمليات حفظ السلام عرضة لخطر نقل الفيروس أو الإصابة به وأن انعدام البيانات الموثوقة تجعل من الصعب تحديد هول الخطر. كما قدم بياناً شاملاً عن التدابير التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) وتخفيف المخاطر التي تنشأ عن أفراد عمليات حفظ السلام أو التي يتعرضون لها. ومن بين هذه التدابير تعزيز الوعي لدى هؤلاء الأفراد بهذه المشكلة والتدريب على التدابير الوقائية التي تضطلع بها دائرة التدريب والتقييم ووحدة الدعم الطبي بالإدارة.

٦٣ - وقال المدير التنفيذي للبرنامج المعني بالإيدز في إحاطته، إن مرض الإيدز أصبح الآن مسألة أساسية تمس أمن البشر إذ يؤدي إلى تفاقم الفقر والضعف في العديد من البلدان. وأفاد الدكتور بيوت أن هناك زيادة ملحوظة في التصميم على مكافحة وباء الإيدز منذ آخر جلسة عقدها المجلس في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لمناقشة هذا الموضوع. كما قدم للمجلس بيانات مستكملة عن التقدم الذي أحرزه في الجهود التي يبذلها لتعزيز الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وإجراء المشاورات المنتظمة مع مجلس الأمن، وتعزيز تدفق المعلومات بشأن المواجهة الدولية للوباء، ووضع الخطط المحددة لمكافحة الفيروس في مراكز الخدمة الطبية الطارئة. ومع أنه أقر أن الاهتمام بالإيدز قد ازداد بشكل كبير في

(و) قالت بعض البلدان المساهمة بقوات أيضاً إن المشكلة الأساسية هي عدم استعداد أعضاء مجلس الأمن للقيادة عن طريق ضرب المثل بأن تكون أول من يوفر قوات لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة التي وافقوا على ولايتها.

٦١ - وعقب الاجتماع، اقترح الرئيس وضع مشروع بيان من رئيس مجلس الأمن يعرب فيه عن تقدير المجلس للدور الهام الذي تقوم به البلدان المساهمة بقوات في مجال أساسي من مجالات المجلس وتأييده لبعث روح جديدة من الشراكة بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والتزامه بتعزيز تنفيذ التدابير القائمة لتشجيع التعاون والتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وكذا بحث المقترحات التي قدمتها هذه البلدان خلال المناقشة. واعتمد مجلس الأمن خلال جلسته ٤٢٧٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، البيان الرئاسي (S/PRST/2001/3) الذي يسلم فيه بضرورة إيجاد علاقة ثلاثية شفافة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات على نحو يؤدي إلى بعث روح جديدة من الشراكة والتعاون والثقة. ولمعالجة قضايا حفظ السلام العامة المتعلقة بمسؤوليات المجلس وبالجوانب التقنية لكل عملية من عمليات حفظ السلام، قرر المجلس إنشاء فريق عامل يعنى بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكُلف هذا الفريق العامل بأن يجري أولاً وقبل كل شيء استعراضاً متعمقاً لجميع المقترحات المقدمة خلال المناقشة المفتوحة التي جرت بهذا الشأن خلال الجلسة ٤٢٥٧. كما كُلف الفريق العامل بتقديم تقرير إلى المجلس قبل حلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٢ - عقد مجلس الأمن، بناء على طلب أحد أعضائه، جلسة علنية في ١٩ كانون الثاني/يناير لمواصلة مناقشة داء

أنوار الكريم شودري لوضع توصيات عامة عن سبل تعزيز فعالية الجزاءات. وكان على الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، غير أنه تم تمديد أجل تقديم التقرير إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وسمح للفريق، على سبيل الاستثناء، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بأن يضم عشرين عضواً، (هم الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ والأعضاء الخمسة الذين انتهت ولايتهم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠). وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس الفريق العامل إحاطة لأعضاء المجلس عن التقدم الذي أحرزه الفريق. ولاحظ رئيس الفريق أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، فإن هناك أربع مسائل رئيسية لم يتم البت فيها، وهي مسألة تصويت الأغلبية في لجان الجزاءات، والآجال المحددة للجزاءات ورفعها، وإنشاء آلية دائمة للرصد، وأثر الجزاءات غير المتوقع على الدول الثالثة. وعقد الفريق العامل اجتماعاً آخر في اليوم نفسه قدم الرئيس عقبه تقريراً إلى رئيس المجلس وإلى أعضائه.

مسائل أخرى

انتخاب أعضاء مكاتب لجان الجزاءات

٦٦ - بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس بشأن تعيين رؤساء لجان الجزاءات ونوابهم، في ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ الرئيس المجلس بأن هذا التعيين قد حظي بتوافق الآراء وانتخب أعضاء مكاتب لجان الجزاءات لولاية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١:

(أ) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت: الرئيس: السيد أولي بيتر كولسي (النرويج) ونائب الرئيس: أوكرانيا وموريشيوس؛

العالم عام ٢٠٠٠، في سياق الإعداد لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة عن الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ودعا إلى التزامات ملموسة في شكل تبرعات مالية أو اتخاذ مواقف قيادية أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

٦٤ - وبالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن، دعي خمسة أعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة. وأشاد ممثلو جميع البلدان الأعضاء التي تدخلت بشأن هذا الموضوع، باستثناء عدد قليل منها، بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، ورحبت بمذكرة التفاهم التي وقعتها الوكالتان مؤخرًا. كما أقر معظم الممثلين بأهمية مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأكدوا أن المسألة وثيقة الصلة بالأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. غير أن دولة غير عضو ذكرت المجلس أن اختصاصه في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز محدود نظراً لتوزيع مهام ومسؤوليات هيئات الأمم المتحدة المختلفة وفقاً لأحكام الميثاق. واعتراض متكلم آخر على القول بوجود صلة عضوية بين الصراعات والإيدز وشكك في ما يذهب إليه البعض من أن أفراد عمليات حفظ السلام هم بالضرورة عرضة لخطر الإصابة بالإيدز أو ناقلون لفيروس الإيدز. وأشار المتكلم أيضاً إلى أن على مجلس الأمن، إن كان حقاً يعتقد أن الإيدز يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أن يسمح للبلدان بأن تحتج بالمادة ٧٣ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتمكين هذه البلدان من اقتناء أدوية بديلة ليس لها علامة تجارية ومن ثم أرخص سعرها ليستعملها المصابون بالإيدز من البلدان التي يحظر عليها حالياً تصدير هذه المنتجات بموجب الاتفاق المذكور.

المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات

٦٥ - عملاً بمذكرة من الرئيس (S/2000/319)، أنشأ مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ فريقاً عاملاً برئاسة السفير

السيد أنوند بيراي نينور (موريشيوس) ونائبا الرئيس كولومبيا وتونس.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦٧ - نظر المجلس، في جلسته ٤٢٦٠، المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير، في رسالة من الأمين العام بشأن الترشيحات الواردة للقضاة الدائمين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2001/61). واتفقت اللجنة على نص رد موجه من الرئيس إلى الأمين العام يبلغه فيه بقرار تمديد الموعد النهائي لترشيح القضاة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/63).

٦٨ - ونظر أعضاء المجلس أيضا في رسالة موجهة من الأمين العام (S/2001/47) يلمس فيها آراء الرئيس بشأن تعيين السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري محل أحد قضاة المحكمة. وأبلغ الرئيس الأمين العام في رده (S/2001/48) أنه بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس يؤيد اعتزام الأمين العام تعيين السيد الفاسي الفهري.

الجلسة المعقودة مع رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٦٩ - في ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة للاستماع إلى بيان إحاطة قدمه وزير خارجية رومانيا، السيد ميرشيا جويانا، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعقدت الجلسة استجابة لرسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير من البعثة الدائمة لرومانيا طلبت فيها عقد جلسة بين رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، وجه المجلس الدعوة إلى دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة لحضور الجلسة بصفة مراقب. وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية، شرح للمجلس التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في

(ب) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) بشأن الجماهيرية العربية الليبية: الرئيس: السيد فاليري ب. كوشنسكي (أوكرانيا) ونائبا الرئيس: بنغلاديش وجامايكا؛

(ج) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال: الرئيس: السيد سعيد بن مصطفى (تونس) ونائبا الرئيس: جامايكا والنرويج؛

(د) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا: الرئيس السيد ريتشارد ريان (أيرلندا) ونائبا الرئيس كولومبيا وسنغافورة؛

(هـ) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا: الرئيس السيد مختار عوي (مالي) ونائبا الرئيس أيرلندا وتونس؛

(و) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) بشأن ليبيريا: الرئيس السيد كيشور محبوباني (سنغافورة) ونائبا الرئيس أيرلندا وموريشيوس؛

(ز) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون: الرئيس السيد أنوار الكريم شودري (بنغلاديش) ونائبا الرئيس مالي وسنغافورة؛

(ح) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨): الرئيسة السيدة م. باتريشيا ديورانت (جامايكا) ونائبا الرئيس النرويج وتونس؛

(ط) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٠) بشأن أفغانستان: الرئيس السيد ألفونسو فالديفيزو (كولومبيا) ونائبا الرئيس مالي وأوكرانيا؛

(ي) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠) بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا: الرئيس

- كوسوفو، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا. وعرض أيضا آراءه بشأن إمكانية زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. وتضمنت مقترحاته إنشاء آلية لتبادل المعلومات بشأن ما يحتمل أن ينشأ من أزمات، والدروس المستفادة من البعثات الميدانية المشتركة؛ وإجراء تقييمات دورية مشتركة في مجالات الاهتمام المشترك؛ والاشتراك في الاجتماعات التي يعقدها كل من الجانبين بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
- (ب) شفافية أعمال المجلس؛
(ج) فعالية أساليب اتصال المجلس؛
(د) نوعية بيانات الإحاطة التي تقدمها الأمانة العامة؛
(هـ) كفاءة ونوعية جلسات المجلس؛
(و) التعاون مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى؛

(ز) بعثات مجلس الأمن؛

(ح) المناقشات المواضيعية.

٧٠ - وبعد البيان الذي أدلى به الوزير دارت مناقشة بينه وبين أعضاء المجلس. وأثنى الأعضاء على الدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال ما تبذله من جهود لحل الصراعات في أوروبا، ولا سيما في كوسوفو، وأبخازيا، وجورجيا، وناغورني كاراباخ، وكرواتيا (بريفلاكا)، والبوسنة والهرسك، ووادي بريسيفو. وأحاط أعضاء المجلس أيضا علما بالعرض الذي قدمه الوزير لتقاسم خبرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما في مجال الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات، مع المنظمات الإقليمية الأخرى، وأقروا بما يمكن أن تقدمه منظمة التعاون من مساهمات كبيرة في المنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا.

الخلاصة

٧١ - في اليوم الأخير من كانون الثاني/يناير، استعرض أعضاء مجلس الأمن أعمال وأنشطة المجلس خلال الشهر بغية إجراء دراسة متفحصية لما لهذه الأعمال والأنشطة من آثار على القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأجرى أعضاء المجلس أيضا تبادلًا للآراء بصورة وافية عن أساليب عمل مجلس الأمن. وطرح العديد من الأفكار الهامة في المجالات التالية:

(أ) تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات؛